إشكاليات البنية والتنوع في نظم التكسير الصرفية

اسماعيل باب حمين

طالب دكتوراه: مكونة النص والمناهج

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

ملخص المقال:

يشهد نظام الجمع في الصرف العربي حركة لغوية دائبة، تستمد مادتها من تخوم المعاجم اللغوية والاستعمالات المتعددة للمفردات، مما شكل مظهرا حيويا لدورها في تشكيل أوزان الجموع وقوانين الأبنية وصياغة المعاني.

وتشكل جموع التكسير . بشكل خاص . مظهرا من مظاهر التحول الذي تنهدم فيه بنية المفرد ولم يبق معه سوى حروف البنية الأصلية، وقد يذهب بعضها في مرحلة من مراحل التصريف، فيتغير بمقتضاه نظام الواحد وبناؤه.

كما تتأسس في بنيتها على نظام الصيغ الثابتة لقوالب المادة الواحدة غير أنها تتسم بإضافات في مقاطع الحركات وتترتب في سلم من التحول يمكن رصد معالمه في عشر (فئات) بإدراج صيغ منتهى الجموع، وثمانية بدونها.

تندرج ضمن هذه النظم أوزان التكسير بنوعيها: الكثرة + القلة، أما قوالب منتهى الجموع فلها نظمها الخاصة بها، ويشمل تغييرها جانبي الشكل والكم بثلاث مستويات:

1. المستوى الشكلي الخاص بالحركات والسكنات.
2. المستوى الشامل للشكل والكم والبنية.
3. النقص والإسقاط للبنية الأصلية.

أما من جانب المعاني، فإن استهلال الصيغة بالهمز يؤدي معنى القلة:(أفعلة + أفعل+ أفعال)، واختتامها بالهمز لإفادة معنى الكثرة:(فعلاء+ أفعلاء)، وباجتماعهما تغلب الثانية لحملها دلالة المد المقتضي الزيادة، كما تعتبر (التاء) علامة فارقة للجمع (أفعلة +فعلة +فعاة+ مفاعلة) فإذا افتتح الوزن بالهمز فدلالته القلة، وإذا افتتح بغيرها دل على الكثرة.

أما التاء الخاصة بصيغ منتهى الجموع فتفيد المبالغة، بينما تأتي (النون) الملاصقة لآخر بعض الأوزان مشعرة بالكثرة (فعلان+ فعلان)، ومثلها الألف المقصور في دلالة الكثرة(فعلى) ومما يفيد التكثير تضعيف وسط الوزن(فعّل)، أما الهَمْز الواقع بداية منتهى الجموع فإنه من الأصل اللفظي للمفرد(أفاعل) وليس من دلالات الجمع، وقد يقع الحذف في بعض الصيغ للتناغم مع بنيتها الإفرادية:(فعاة: أفاع . فُعى . فِعى . فُعُل) دون المساس بدلالة الجمع.

. الكلمات المفتاحية: التكسير . البنية . الصيغ . الأوزان . النظام . التحول . الصوت . الدلالة.

تقديم:

تروم هذه المقاربة استنطاق المكونات المعجمية التي تشكل الرافد اللغوي لجموع التكسير، وما تثيره من قضايا ترتبط بجوانب البناء والأشكال الناتجة عن التحولات الصوتية، وانعكاساتها في رسم المعاني والدلالات المتنوعة.

وتشكل جموع التكسير مظهرا من مظاهر التحول الذي تنهدم فيه بنية المفرد ولم يبق معه سوى حروف البنية الأصلية، وقد يذهب بعضها في مرحلة من مراحل التصريف، فيتغير بمقتضاه نظام الواحد وبناؤه،[1] وسنتتبع ذلك باستعراض بنية الجمع، وما يصاحبها من أبعاد صوتية ودلالية.

المبحث الأول: نظام التكسير في المفهوم والبنية

يقصد بالتكسير الجمع الذي يطرأ على بنية مفرده تغيير،[2] ويشمل العاقل وغيره[3] وهو:" ما دل على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده تغييرا ظاهرا أو مقدرا"[4] ووصفه ابن السراج بأنه: تحطيم البنية الأحادية للمفردات،[5] وتتنوع أبنية الجمع وتختلف في شكلها،[6] تبعا لمستويات من التغيير منها ما تزيد فيه كمية المفردات ومنها يحصل بالنقص والتبديل أو تغيير هيئة الحركة.[7]

---

[1]. فقه اللغة المقارن، د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين . بيروت، ط3، 1983م. ص:95. يرى السامرائي أن المحدثين الأوربيين حاروا في جموع التكسير وطرق بنائها في العربية، فمنهم من يرى أن المقطع الزائد على البنية هو الذي يولد صورة الجمع، بينما رأى آخرون أن هذه صيغ وضعت لأسماء مفردة لكنها تضمنت معنى الجمع. انتهى الاستشهاد بتصرف.

ينظر بهذا الخصوص: فقه اللغة العربية وخصائصها، اميل بديع يعقوب، ط2، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، 1982م، ص: 114198.

[2] . د يزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية، بيروت، ط1، 1996م، ص: 83 يرى ديزير أن جمع التكسير هو:" كل جمع لا تقل دلالته عن الثلاثة، بحيث تكون قد طرأت على أحرفه زيادة أو نقصان، ويشارك معناه وأصوله، فقد يكون التغيير في حرفه زيادة أو نقصانا مقصورا على الحركات.

[3] . موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1442هـ 2001م، 606/5.

[4] . الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1999م، ص: 62.

[5]. أبو بكر محمد بن سهل ابن السراج، الأصول في النحو لابن السراج، تح: د. عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1996م، 429/2.

[6] . ريما بدر الدين جمعة، البحث الصرفي في كتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم، ماجستير آداب في الدراسات اللغوية، 1439هـ. ص: 32.

[7] . شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، 606/5. بين ابن يعيش أنواع التغيير بقوله: (وهذا التغيير يكون تارة بزيادة وتارة بنقص وتارة بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف، فأما التغيير بالزيادة فنحو رجل

الفقرة الأولى: البنية المعجمية

قد تتعدد أبنية التكسير للمفردة الواحدة لأسباب يرتبط بعضها بالروافد اللغوية وصيغ البناء، ويستند الآخر إلى قضايا الدلالة والمعنى.

1. الرافد اللغوي: ويمثله العامل اللساني والضرورات الشعرية، حيث يعود الأول إلى اختلاف اللهجات[1]، فقد تتوارد للمفردة الواحدة لغتان متباينتان، مما يفرض تعدد جموعها، كمفردة(قوس) فتجمع بالقلة على أقوسة وأقواس[2].

أما الضرورات فتتعلق بإمكانات الخطاب (الشعري والنثري)، فقد تستعمل العرب أكثر من صيغة للمفردة الواحدة حتى خارج قياس اللفظ، كـ(الغدايا والعشايا) فلا يمكن جمع (العشايا) بهذه الصيغة، وإنما كسرت للانسجام الصوتي بين لفظي(الغداة والعشي).

2. البعد الدلالي: يشكل البحث عن المعنى في الخطاب بعدا كبيرا، لذلك تستخدم المفردة الواحدة بطرق مختلفة،[3] ولا يميزها إلا سياق الاستعمال، مما أدى لوجود ظاهرة الاشتراك والترادف في المفردات، أما جموعها فتختص بمعان مختلفة،[4] كـ(الخف) فتطلق على(الخف) الذي يجعل على الرجل وتتحد لفظا وخطا مع(خف) البعير إلا أن الأولى تجمع بـ(أخفاف) وتجمع الثانية بـ(خفاف)[5]

ورجال، وبالنقص أزر إزار، ثم اشار إلى أن تغيير البناء يعود إلى تغيير الحركات، مثل: أسد فالأصل في ذلك الجمع بالزيادة.

[1] . علي أبو المكارم، دار غريب 2005م، تقويم الفكر النحوي، ص: 193. (وقد حصر بعض الباحثين الاختلافات في اتساع اللغة واختلاف اللهجات العربية وليس الأبنية والموازين.

[2] . راجع بهذا الخصوص: أحمد ابن فارس بن زكريا الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: د. عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف بيروت، ط1، 1993م، ص:53. وينظر: فاضل السامرائي، معاني الأبنية العربية، دار عمار، 2007م، ط2، ص:114. وانظر: فقه اللغة العربية بديع إيميل، مرجع سابق، ص: 113.

[3] . د. علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، 2005م، ص: 193.

[4] . إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، دار العلم لملايين، بيروت، ط3، 1983م، ص: 98.

[5] . انظر لهذه المعاني: القاموس المحيط للفيروز آبادي، مرجع سابق، ص:484، حرف الخاء، مادة (خ. ف).

وكمفردة[1](راكب) فيتصف بها كل من اعتلى الشيء، وتجمع بـ(ركاب) لتطلق على ركاب السفينة و(ركبان+ ركب) وتتداول لركاب الأنعام.[2]

. **التقليل والتكثير**: من أسباب اختلاف الأبنية تعدد معاني القلة والكثرة، فقد أفرد الصرفيون أربعة أوزان خاصة بتقليل الأبنية ودلالة الأعداد المحددة بثلاثة إلى عشرة:(أفعلة، أفعل فعلة، أفعال)، رغم صلاحيتها لإطلاقات الكثرة،[3] وما تجاوز ذلك يصاغ لجموع الكثرة، مع جواز إطلاقه للقلة من المادة اللغوية ذاتها (فتية+ فتيان).

الفقرة الثانية: البنية الصوتية

تتسم صياغة التكسير بالعديد من التحولات الفارقة في الجوانب الصوتية وشكل المفردات أهمها:

1. التحول الكمي: ويحصل في زيادة صوامت المفردات،[4] كـ(**صنو**) فتتكسر بنيتة[5] على (أصناء)[6] وقد اجتمعت فيها الزيادة والحذف،[7] ويقع هذا في صيغ القلة أكثر من أبنية الكثرة، بداعي محدودية قوالب القلة واتساع نطاق الكثرة وصعوبة استقصائها.[8]

---

[1] . محمد فاضل السامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، دار ابن كثير، ط1، 2013م، ص 153.

[2] . مجد الدين محمد بن يقفون، الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: أنس محمد الشامي وزكرياء جابر أحمد، دار الحديث القاهرة، 129هـ، 2008م، حرف الراء، مادة (ر. ك. ب.). ص: 664. وقد بين الفيروز آبادي أنها اسم جمع أو جمع يطلق على العشرة فصاعدا، أما المراكب فتصطلح على ما يمتطى في البر والبحر.

[3]. انظر: شرح المفصل لابن يعيش، مرجع سابق، 11/5.

[4] . أبو عبد الله محمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه عدة السالك على تحقيق أوضح المسالك وهو الشرح الكبير، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت صيدا، (ب، ت، ط) 307/4.

[5]. تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، مرجع سابق، 12/12.

[6] . حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، (بدون: ت. ط.) 1574/4.

[7] . أبو حيان الأندلسي، (ت745هـ) التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل، تحقيق: أحمد حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، 2016 1437هـ، ط1، 268/1.

[8] . انظر بهذا الخصوص: محمد ابن يوسف ناظر الجيش، شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تح: محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 2007م، 338/1.

2. التحول النوعي: ويقع بواسطة النقص والمبادلة، فالنقص يكمن في تقليل حروف الجمع عن المفرد في اسم الجنس كـ (تمرة ونخلة) لـ" تمر"[1] إذ تسلم بنية مفرده من التكسير، لكن التغير أدى إلى نقص كمية الصوامت دون المساس ببنيتة الداخلية.[2]

أما المبادلة فتتخذ المفردة بموجبها تحولا لنمط الحركات، فمؤشر الجمع تغيير وجهة(الصوائت)، دون الإضرار ببنية المفرد، فـ(أسد) مكونة من 3 حركات وسكون<. . ْ> يمكن جمعها بتعديل حركة (الهمزة +السين) وانتقال هيئة الجمع من حركة فتح الهمز لضمه، وفتح السين لتسكينها[3] فربما يفسر ذلك بقوة حركة (السكون) في إحداث المبالغة،[4] والانتقال من حركة ضعيفة إلى حركة قوية، لتعزيز الجانب الدلالي.[5] وقد يتم التغيير بالتعاقب الاستراتيجي بين الحروف والحركات، كـ (غلام) المكونة من أربعة صوامت للمفرد، وتتكسر داخليا للجمع(غلمان)[6] بانتقال صوت المد الطويل ـ من داخل البنية الأحادية لآخرها مشعرا بالتحول الذي طرأ عليها (غ . ل . ا. م) > (غ . ل . م . ا. ن) كما تبدلت الحركة الضعيفة بحركة أقوى منها لتكثيف المعاني.

---

[1] . المرجع سابق، 268/1.

[2] . جمال الدين محمد بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م، 1669/5. وقد أشار ابن مالك إلى أن التغيير نوعان لفظي ووصفه بأنه ظاهر، وآخر تقديري، وهو ما يحصل في مثل بـ(فلك) و(دلاص) حين يدلان على الجمع ففلك تدل فيه الضمة على الجمع، كما يدل الكسر في دلاص على الجمع، أما في الإفراد فيحركان، وتدل حركتهما على الجمعية، ثم علل المغزى الدلالي من عدم ادراجهما في ما اشترك فيه الجمع والإفراد، بكون ذلك النوع لا يختلف لفظه في أي مستوى كان من جمع أو تثنية أو إفراد، فكان هدف العرب من ذلك التعبير هو الاختصار والتنويه على الاشتراك الدلالي واللفظي. (شرح الكافية، 1670/5 بتصرف).

[3] . انظر: شرح الرضى لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسن محمد بن إبراهيم الحفظي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج1، 657/2. وانظر: الشيخ أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1999م، ص: 61.

[4] . ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ط1، دار الصداقة العربية، بيروت لبنان، 1996م، ص: 96.

[5] . سليمان الجوابرة، التحولات الصوتية في بنية الأسماء عند تصريفها، جامعة مؤتة 2007م، ص: 77.

[6] . انظر كتاب: ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية بيروت، ط1، 1996م، ص: 100.

ويسم القدماء[1]" ما اتحد فيه شكل المفرد والجمع بلفظ واحد"[2] باسم الجمع، وقد[3] يستوي في لفظه المفرد والجمع، والمذكر والمؤنث[4].

ويرى الاستراباذي أن أسماء الجموع والأجناس، لا يشملها مفهوم الجمع من حيث اللفظ والبناء، رغم دلالتها المعنوية على الآحاد، وإنما استعملت بتغيير حروف المفرد، لتجمع على ألفاظ من غير لفظها كـ (إبل . قوم)، لكن هذا ليس على إطلاقه، إذ توجد من هذا الصنف جموع لها أفراد من لفظها كـ(ركب)، وقد شملها تغير بناء المفرد، وأنكر الرضي القول بوجود مفرد من لفظها، معتبرا أنها أسماء جموع فقط،[5] وينبني هذا على بعد لفظي يصنف صيغ هذه الألفاظ خارج نطاق الجمع، أما بالمنظور

---

[1] . انظر: التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل، مرجع سابق، 270/1. ونقل عن ابن مالك أن هذا الباب مما استوى في لفظه المفرد والجمع، فهو اسم جمع مستغن عن تقدير التغيير لا جمع تكسير مقدر تغييره، ويميل أبو حيان إلى ترجيح القول بأنها جموع تكسير لا أسماء جموع.

[2]. أبو الحسن علي بن الحسن الباقولي، شرح اللمع للأصفهاني، تح: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 269/3.

[3] . المرجع السابق، 658/2. 659. أخرج الرضي في شرحه على الكافية اسم الجنس واسم الجمع من حظيرة الجمع، يقول في مخرجات التقييد الاسمي: ويخرج أيضا اسم الجنس، وحدده بأنه الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء أو ياء النسبة، تمرة ورومي في النسبة إلى الروم، معتبرا أنها لا تدل على آحاد، حيث لم يوضع لفظها للآحاد وإنما وضع للماهية المعينة، سواء كان واحدا أو مثنى أو مجموعا، وحتى إن دل عليها فلا يدل عليها بتغيير بنية مفرده وشكله، كما بين أن الاسم التاء أو الياء ليسا مفردين لاسم الجنس، لأن اسم الجنس، ومن حيث الدلالة يقع اسم الجنس على القليل والكثير، فمفردة (تمرة) تقع على القليل والكثير فيمكن أن يقال أكل التمر لمن تناول تمرتين، أو عامل الروم لمن عامل روميا، فلو كانا جمعين لم يجز ذلك، كما أنه لا يقع رجال على رجل أو رجلين، كما يتسم اسم الجمع بمجموعة من الخصائص تخرجه عن نطاق الجمع: يوضع للماهية، ولا يصاغ في قالب من قوالب التكسير غالب، كما أنه يوضع للقلة والكثرة ويفرق بينه ومفرده بالتاء أو بالياء، كما أنه مذكر أو يجوز فيه التذكير والتأنيث، بينما الجمع مؤنث.

أما اسم الجمع فبين أنه يدل على الجماعة ولا يستعمل في الواحد أو في الاثنين، لا يوجد له واحد من لفظه، وإن وجد له فرق بينهما بغير التاء أو الياء، لا ينتظم على وزن من أوزان الجموع، يجوز أن يعود عليه الضمير مذكرا.

[4]. منقور عبد الجليل، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م، ص: 205

[5] . شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، مرجع سابق، 657/2.

الدلالي فتعتبر جموعا لدلالتها على العدد، لكن ألفاظها موحدة، وهو ما يفسر مصطلحي اسم الجمع واسم الجنس.[1]

وقد يصعب التفريق بين بناء مفرد اسم الجمع وجمعه في اللفظ، فلا يتحدد إلا بالسياق،[2] فلفظة (فلك)[3] ليست بها علامة فارقة في شكل المفرد إلا بالسياق الدال على المقصود،[4] فهو تغيير مقدر،[5] وصنف ابن جني التكسير إلى مراتب من حيث العلامات الفارقة، [6]وجعل ما اتحد لفظ مفرده وجمعه[7] أسماء جموع فقط.[8] **المبحث الثاني: النظام الصرفي لبنية التكسير**

تتأسس جموع التكسير على نظام الصيغ الثابتة لقوالب المادة الواحدة، غير أنه يشهد إضافات في مقاطع الحركات، وزيادة التاء والهمز والتضعيف والنون والواو والياء غير المديتين، وتترتب في سلم من التحول يمكن رصد معالمه في عشر[9](فئات) بإدراج صيغ منتهى الجموع وثمانية بدونها:

أولا: التحول الشكلي.

ينصب هذا التحول في سلم الحركات (القصيرة+ الطويلة+ السواكن)، ويتضمن عدة قوالب بمستويات مختلفة:

أ. تحول خاص للحركة القصيرة والسكون يتضمن أربعة قوالب:[10]

. فُعْل . فَعْل . فُعَل . فِعَل.[11]

---

[1] . جمال الدين محمد بن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م، 1670/4.

[2] . شرح اللمع في العربية، للأصفهاني، مرجع سابق، 268/3

[3] . عبد الله محمد هنانو، الجموع في اللغة العربية، مرجع سابق، ص:22.

[4] . شرح ابن عقيل على ألية ابن مالك، مرجع سابق، 121/4. (حب الحصيد) و(نخلا وحدائق غلبا)، ويكثر هذا التغيير في الأسماء ويطرد فيها دون الصفات).

[5] . البحث الصرفي في كتاب إكمال المعلم بفوائد مسلم، مرجع سابق، ص: 34. (فقوله تعالى:" **إذ أبق إلى الفلك المشحون**" يحيل سياق الوصف(المشحون) على إرادة المفرد، أما حين ترد في الآية الثانية" **وترى الفلك مواخر فيه**" فيستشف من الحال المجموع أن ما تم وصفه مجموعة فلك بناء على جمع الوصف لتبعية الموصوف للوصف).

[6] . شرح اللمع للأصفهاني، مرجع سابق، ج3/ 268.

[7] . شرح اللمع للأصفهاني، مرجع سابق، 3/ 268.

[8] . الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء، مراجعة وتنقيح: د. عبد المنعم خفاجة، المكتبة العصرية، بيروت صيدا، ط30، 1994م، 68/2.

[1]. هي عبارة عن الفئات التي تتم عليها صياغة القوالب في الجانب الصوتي.

[10] . د. ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، دار الصداقة العربية بيروت، ط1، 1996م، ص: 99

[11] . انظر في تفصيل هذه الأوزان والأبنية واستعمالاتها المختلفة، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 120/4 وما بعدها.

ب . تحول مزدوج للحركات:(القصيرة+ الطويلة)، بالزيادة الكمية وأبنية ثلاثة:

1. فعلى: صرعى.

2. فعال: ديـار .

3. فعول: أسـود.

ثانيا: التحول الشامل

هو تحول يطرأ على بنية المفردة من جانبي الشكل(الحركات) والكم(الحروف) وتندرج فيه الأبنية برتب صرفية متباينة:

أ. التحول الشكلي، حركات: (طويلة+ قصيرة +سواكن) والكمي حركات:(زيادة الهمز للمادة) ويشتمل على وزنين من صيغ القلة:[1]

1-أفعال: أسياف

2-أفعل: أبحر

ب . التحول الكمي المتمثل في زيادة حرف(التاء) مع تغيير الحركة (تحريك الوزن وإسكان ثاني الوزن) وعملية الحذف في الصيغة:

1. فِعلة: فيلة

2. فَعَلَة: عجزة

3- فعلة: فتية

4 . فعلة المردودة لـ: فعاة: رعاة

جـ . زيادة كمية الوزن وتغيير الحركة الملازم لتحولات المادة:

1- فِعْلان: جِرذان

2- فُعلان: حملان.

د . التحول المساوي للأصول مع إدغام حرف وتغييره ونقله للنظير، وله وزن واحد:

1- فُعل(تضعيف وسط الصيغة): (دُلح).

هـ . التحول للهمز المناغم للفتح والمد الطويل في آخر الصيغة:

1. فعلاء: قدماء صلحاء.

---

[1] . المرجع السابق الجزء والصفحة.

و . زيادة طرفي الوزن، وإسقاط (ياء) المفرد[1] وله وزنان:

1- أفعلاء: أصدقاء...

2- أفعلة: أغربة...

تندرج ضمن هذه النظم أوزانُ التكسير بنوعيها (الكثرة والقلة)، أما قوالب منتهى الجموع فلها نظمها الخاصة بها، ويشمل تغييرها جانبي الشكل والكم:

أ. زيادة الشكل والكم المرتبطين بوزن المفردة، له تسعة أوزان:[2]

1- فواعل: فوارس

2- فياعل: صيارف

3- فعاول: معاول

4- فعائل: بشائر

5- فعالي: كراكي

6- مفاعل: مساجد

7- فعاعل: سلالم

8- أفاعل: أشاوس

9- تفاعل: تجارب.[3]

ب . الزيادة اللفظية المتمحضة في لحركات دون المباني:

1. فعالى: صحارى..

2. فعالل: سفارج..

3. فعالي: سعالي..

نستخلص أن قوالب التكسير تتغير بثلاث مستويات:

1. المستوى الشكلي الخاص (حركات سواكن).

2. المستوى الشامل للشكل والكم والبنية.

3. النقص والإسقاط للبنية الأصلية.

---

[1] . عماد الدين أبو الفداء الأيوبي، انظر الكناش في فني النحو والصرف، تح: د. رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، 2004م، 280/2.

[2] . انظر: الصرف وعلم الأصوات، مرجع سابق، ص: 97.

[3] - انظر: محمد بن سهل بن السراج البغدادي، الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة بيروت، ط3، 1996م، 32/3.

ونوضح علاقة القوالب بالحركات بالخطاطة الآتية:

أولا: فئات قوالب الكثرة والقلة:

. فئة (أ)

مرتبط بالحركات القصيرة

فُعْل>	فلك
فُعُل>	هجر
فعل>	قبل
فعل>	مزق

. فئة (ب)

الحركة الطويلة والقصيرة بزيادة المعجم

. فعلى>	صرعى . هلكى.
. فعال>	ديار صغار.
. فعول	أسود أنوف.

. فئة (ج)

التحول بالزيادة المصاحبة للحركات:

أفعال>	أسياف أنهار
أفعل>	أبحر أنهر

. فئة (د)

التحول الكمي المصاحب لتغيير الحركات والحذف:

فِعلة >	فيلة
فَعَلَة >	عجزة
فعلة >	فتية
فعلة >	رعاة

فئة (هـ)

التحول الكمي بالتغيير الشكلي.

فِعْلان > جرذان

فُعلان > حملان.

فئة: (و)

التحول المساوي بالتضعيف.

فُعل (تضعيف العين)> عجَز (دلح).

فئة: (ز)

التحول المختوم بالهمز وحذف ياء المفرد.

فعلاء > ظرفاء سعداء.

فئة: (ح)

زيادة طرفي الوزن وحذف(ياء) المفرد الأصلي.

أفعلاء> أصدقاء

أفعلة > أغربة أجهزة.

ثانيا: فئات منتهى الجموع المختصة بالتكثير:

فئة: (أ)

زيادة الشكل والكم المرتبطة بأصل الوزن:

. فواعل> طواحن

فياعل> صيارف

فعاول> معاول

فعائل> بشائر

فعالي> كراكي

مفاعل> مساجد

فعاعل> سلالم

أفاعل> أشاوس

تفاعل> تجارب.

فئة: (ب)

الزيادة الشكلية الماسة بمباني المفرد.

فعالى> صحارى

فعالل> سفارج.

فعالي> سعالي.

بعد رصد الأوزان وجوانب تحولاتها، نسجل جملة ملاحظات منها:

1-استهلال الصيغة بالهمز للقلة،[1] (أفعلة + أفعل+ أفعال)، واختتامها بالهمز لمعنى الكثرة:[2] (فعلاء+ أفعلاء)، وباجتماعهما تغلب الثانية لحملها دلالة المد المقتضي الزيادة.

2-التاء علامة فارقة للجمع[3] (أفعلة +فعلة +فعاة+ مفاعلة) فإذا افتتح بالهمز فدلالته القلة،[4] وإذا افتتح بغيرها دل على الكثرة،[5] وتاء منتهى الجموع تشعر بالمبالغة[6]

3-النون الآخرة زيادة لفظية تفيد الكثرة[7] (فعلان+ فعلان).[8]

4-الألف المقصور يساق لدلالة الكثرة(فعلى) وتضعيف الوسط يفيد التكثير أيضا(فعّل).

5-الهمز في بداية منتهى الجموع من الأصل اللفظي للمفرد (أفاعل= أشاوس).

حذف بعض الصيغ يقع للتناغم مع بنيتها الإفرادية:(فعاة: أفاع . فُعى . فِعى . فُعُل).

عموما يشهد نظام الجمع في الصرف العربي حركة لغوية دائبة، تستمد مادتها من تخوم المعاجم اللغوية والاستعمالات المتعددة للمفردات، مما شكل مظهرا حيويا لدور المفردة الفعال في تشكيل أوزان الجموع وقوانين الأبنية وصياغة المعاني.

---

[1] . برجستراسر، التطور النحوي، ترجمة وتصحيح: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1994م، ص: 111.

[2] . أبو العباس المبرد، المقتضب، 196/3.

[3] . التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل، مرجع سابق، 313/1

[4] . شرح المفصل لابن يعيش، 106/3.

[5] . انظر في سياق وظيفة التاء ومصاحبتها للأسماء حال الجمع: جامع الدروس العربية، مرجع سابق، 64/2

[6] . المفصل في العربية للزمخشري، مرجع سابق، ص:82.

[7] . التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل، مرجع سابق، 269/1.

[8] . هناك ما اصطلح عليه القدماء حركات مشعرة بالجمع وجعلوا منها النون والألف، وذلك ما ورد في حاشية الصبان على شرح الأشموني حيث نقل عن سيبويه أن حركات الإفراد في الجموع تبدل بحركات مشعرة بالجمع انسجاما مع بنية الجمع وصياغته، ويستشف من ذلك أنهم عدوا هذه الحروف أيضا حروفا مشعرة بالجمع. (حاشية الصبان على شرح الأشموني، 169/4.